

الجمهورية  
الفرنسية  
البريد

مجان : يوم السبت ٥ جمادى الآخرة سنة ١٣٧١ الموافق ١ آذار سنة ١٩٥٢ العدد ١١٠٩

البريد

٩٧-١١٠	قانون أصول المحاكمات الشرعية قانون رقم (١٥) لسنة ١٩٥٢
١١١-١١٦	قانون رقم (١١) لسنة ١٩٥٢ قانون تنظيم العدل
١١٧-١٢١	قانون المبادئ الشرعية قانون رقم (١٢) لسنة ١٩٥٢
١٢٢-١٢٦	قانون تنظيم أملاك الإنسان قانون رقم (١٣) لسنة ١٩٥٢
١٢٧-١٣١	قانون وتنظيم المين قانون رقم (١٤) لسنة ١٩٥٢
١٣٢-١٣٦	نظام لاصراف على الخراج رقم ١ لسنة ١٩٥٢

الطبعة الأولى : ١٩٥٢

٨٤

في طبع  
تحت  
رعاية  
تحت

١٣٧١

هذه من الأصول

١٣٧١

٢١٣





عرب  
عرب  
عرب  
عرب  
عرب

هكذا من أعمال

٨٤- يصغر مشدون الفراع في بيان موجز للآلية التي يستند إليها أي من الفراع في إنبات دعواه أو دافعه حسب مقتضى الحال .

٨٥- يجوز للحكمة أن تقرر في أية قضية وجوب عدم أخرى أو نفيها يتحقق الإدعاء أو الدافع تورطاً لأية مسألة وردت في النزاع .

٨٦- لا يجوز للدعوى أن يثبت أية أسباب جديدة للدعوى غير الأسباب الواردة في لائحةها ولا يجوز لأي فريق أن يدعي باور واقعية غير متفقة مع ما أورده في لوائحه السابقة .

٨٧- لا يمكن أن ينكر الداعي عليه في لائحة دافعه جهات الدعوى أو أن ينكر للدعي في رده الأسباب الإيجابية إنكاراً جملال بل في كل فريق أن يتناول البعث في حسمه كل ادعاء . وأما باقي بديه ضمه ولا يسئل هو صحت .

٨٨- لا تملك عيوب مستند ما من الالة الجوهرية يعني إدراج ظروف ذلك المستند أو الاقسام الجوهرية منه في الالة المختصة أو لائحةها بما .

المصلح الثاني

المصرية وسعة الدعوى

٨٩- إذا أفلح الداعي شياً يجب ذكره لصحة الدعوى ما في القضية عنه ولا بد ذلك تقريراً إلا إذا زاد علماً .

٩٠- لا تلام دعوى التمس ولا بوجاهة الخصم لمقتضى في دعوى مستقلة أو ضمن دعوى أصلية من طرف الحكمة نفسها .

٩١- تأسس الدعوى إذا كان بين الطرفين خسارة في التماس أو التماس الإيجال في حكم بما يدعيه ادعاء .

٩٢- بيان السهام أو الحصة لغيره يعني من ذكر حال في دعوى الارت والاشتغال في الوقت والوسيلة لأحابة إلى ذكر حال في دعوى إنبات الرد ولا رديشة أيضاً إلا إذا كان ذلك عنه هو موضوع النزاع .

المصلح التاسع

الحالات

٩٣- تجري المحاكمة في الحاكم الرسمية بصورة علنية إلا في الأحوال التي توجب للحكمة إجهادها سروراً كان ذلك من تلقاء نفسها لم يبد طلب أحد الخصوم مخالفة في النظام أو إرادة لأحد أو حرة الصادرة .

٩٤- كل من أن يدل أو قول من دأه مس كرامة للحكمة مخالفة نظاماً اعتبر حرة الحركة للحكمة وتطهيراً وإسداداً للدعوى التي قام بموجبها في المحكمة كجزء عليه غرامة لا تتجاوز عشرة مثاقير والمجلس مدناً تتجاوز الأسبوع في أنه لا يؤخذ هذا النص على الحكم بوقوعه المعلنين وإلا يكن التماس في طلب الحكم عليه إحدى الفروعين المذكورين شيئاً على أن يكون في حق الأخص من الحكم خلال عشرة أيام من تاريخ تبليغه إليه .

٩٥- يجوز للحكمة أن تؤجل الحكم ما من وقت إلى آخر أو تقرر وقتاً في مكان آخر حتى تنتقل اختصاصها إذا رأت ذلك ملائماً لغاية العدالة مع تدوين الأسباب .

٩٦- يجوز للدعوى أو الدعي عليه في الدعوى التقاضي في أي وقت والحكمة أو قولها أن يطلب إسقاط دعواه على طلبه عليه جميع أو بعضها أو بترده دعواه في قسم أي يدعيه على أن يكون له الحق في تجديد دعواه .

٩٧- في الزمان لا يسأل الدعوى .

٩٨- إذا لم يصر أحد الخصوم يجوز للحكمة أن تؤجل الدعوى إذا أنتمت قبل مرادة أحدهما القانون .

٩٩- لا يحضر الدعي أو غيره للدعي عليه بعد تبليغه الوقت اللين أصلاً كما يجب لأحد الخصم حضور للحكماء في الدعوى عليه غرامة إذا لم يحضر الدعي أو غيره من الدعوى أو يمت دعواه ومن لم يحضره . وقضايا التي يكون له دعوى الدعي عليه أو غيره للدعي يجوز للحكمة أن لا يحكم عليه أدعاء متبادل أن تقرر بما في طلب الخصم عليه لحكم الدعوى وتضمن الدعي الضاريف .

١٠٠- إذا حصد المحضون وتوقف بضم بر دعوى تنقلب منهم بناء على طلب للدعي عليه في إله يكون له الحق في تجديد دعواه بعد بصر الزم القانوني .

١٠١- إذا تعدل الدعي عليه وتوقف بشههم تظاهر الدعوى غائباً عن التفتت منهم بناء على طلب للدعي .

١٠٢- إذا حضر الدعي عليه الذي يجري محاكمة جالساً من الجلسات التالية وقسم مقبولا من عيبه فحضر المحكمة ليرة وقلة الإجراءات التي جرت في غايه ولما أن تكرره هذه الإجراءات في حضوره إشارات ذلك حضوراً ثابتاً للملكة .

١٠٣- دعوى حق البدء في الدعوى إلى إذا لم يحضر عليه بالأدور البينة في لائحة للدعي وادعى أن هناك أسباباً قانونية أو واقع إحصائية تمنع دعوى الدعي فيكون حق البدء في الدعوى للدعي عليه .

الفصل الثالث

البيات

١٠٤- إذا استند الدعي في دعواه إلى البرة الشخصية يجب عليه أن يصرر شهوده عندما يطلب منه ذلك ويشمل حسداً المحررة التواتر .

١٠٥- إذا عين الخصم من إحصار شهوده في الزم الدعي تلبية المحكمة دون حضور مقبول أو طلب إحصارهم بواسطة المحكمة القانونية أن يصرر جاعراً .

١٠٦- يجوز للفراع في أي وقت بعد إلقاء الدعوى أن يطلبوا إلى المحكمة إصدار مذكرات حضور إلى الأشخاص الذين يطلبون حضورهم لما لإداء الشهادة أو لإقرار مستندات .

١٠٧- على الفريق الذي يطلب إصدار مذكرات حضور إلى شاهد ما أن يدفع إلى المحكمة قبل إصدار مذكرات الحضور وخلال الدة التي تعين لذلك بالغ الذي تراء المحكمة كتاباً لتسديد مبالغ السفر وغيرها من التكاليف التي يتحملها الشاهد في دعاه وإليه .

١٠٨- إذا حضر شخص ما إلى محكمة طلب فريق من الفراع من أجل أداء الشهادة يجوز للحكمة سواء أدى ذلك الشخص الشهادة أم لا أن يأمر بدفع غلقت الضاريف مع عقوبات أخرى تدفعها نسبة كفاية للشاهد والمجمل .

١٠٩- إذا ظهر للحكمة أن الباع الدافع لا يمكنه تسديد غلقت الشاهد والتعويض عليه يجوز لها أن تقرر دفع أي مبلغ آخر يمكن لهذا الترش وتنفذ هذا القرار عن طريق دائرة الإجراء إذا لم يدفع بالغ في الحال .

١١٠- يجب أن يبين في كل مذكرة حضور الزمان والكانة المكان بين حضور الشخص لهما وأن يبين لهما كل ما حووا إلهاد بهاداً أو لأمر مستند للآخرين ممماً وأن يذكر فيها التفاصيل ووضع الشهود المطلوب إيراد .

١١١- يجب أن يكون في كل من دفع مذكرة الحضور لإداء الشهادة أو إقرار مستند أن يصرر إلى المحكمة في الزمان والمكان المتعين لذلك في المذكرة .

١١٢- إذا حضر شخص مذكرة إحصار أو فتنة المحكمة بصدوره يجوز لها أن ترض عليه غرامة لا تزيد على خمسة مثاقير أو أن تفتت من مبلغ هذه الزمانية يجوز لها أن تقرر حصة ذلك أو تزيد على أسبوع .

١١٣- إذا حضر الشاهد في الزم للبين للمحاكمة مذكرة إحصار أو يشك بسبب غياب الفريق الذي يطلب دعواه من إداء الشهادة أو إقرار المستندات أو تلف في ما ذكره الإحصار في المحكمة أو على سلوكياته اليوم الذي عليه للمحاكمة .

١١٤- لا تملك المحكمة أن تحلف الشاهد الذين قبل البدء في الشهادة ولا حابة إلى فتنة لأحد .

١١٥- تستدعي أي شاهد ضمن شهادة من قبل لاشتهوا تانية .

١١٦- ب - وقصور ضمن مخالفة القعود مباشرة وإدعاء الطرف الذي استعاض به الطرف الآخر ولطرف الأول ضمن مخالفة تانية ضمن القتل أي أنتمرها لعدم قسط .

١١٧- إذا قامت المحكمة بشهادة القعود سكنت عوبها دون حابة إلى إقرار المذكرة .

١١٨- على كاتب المحكمة أن يدون في الشريط تحت إشراف القاضي أقرال الفراع وشهادة كل شاهد حسب روايتهما ويجب على كاتب المحكمة والمطراف أن يؤمروا كل منعة من حيث انتهت المحاكمة .

المحكوم

الباقي

عن طوار

بفتح  
وينا  
نصار

محم  
الله

مكة

هكذا من أشعلى

ال  
الا  
ب  
ب  
ب

١٧- يجوز استيعاق القديس بغير دارة قضاء المسكة لأية قاضي الحق المومنين فيه لاستيعاق جهادهم وجنته يرسل القاضي مرة ثانية ضمن أمان الشهود وموهم وإيجات الوصومات التي يشهدون بها وأمام الوكلاء الذين يوكهم الزمان للشهود على دفع الشهادة والقاضي يرسل إليه الأوراق مسجعة إحداهة للشهود حسب البيات الرسة إلى أول في عصر عيسى عليه وسلم رتبة التطبيق التي عليها يوقع عليها وإشادته ويرسلها إلى القاضي الثاني.

١٨- يجوز الأمانة في الكشف في أهل التنازع وفي مدة الاستحباب واستيعاق فصل الجيرة ضمن الأصول والشرود المذكورة في المادة السابقة.

١٩- إذا كان الشخص الذي وجهت إليه الدين يطلب الحسم أو لا يطلب منه شيء خارج منطقة القاضي القديري المسمى فلقاضي أن يبيع في ثمنه قاضي العدل الذي يتم فيه ، وذلك بورقة إجابة يثبت بها إليه مضمونة سورة الدين وأسم الشخص الذي يوكه طالب الحليف وموهم للشهود وقت إيداء الدين في الأصول التي يشترط فيها الحليف بمضمون الحسم والقاضي ياب بطورقة شرط مضمونة إيداء الدين أو التوكيل أو الاستناع من الأداء ويرسلها إلى القاضي الثاني.

٢٠- إذا كان قاضي العدل الذي وجهت إليه الدين ضمن دائرة قضاء المسكة ولكنه غير حاضر في المسكة ، يكتب إليه القاضي مبيهاً أن الدين قد ترحمت عليه ويشكر - مورثاً وأنه إذا لم يبع الدعوة لعلها يبتزها فلا فائدة في معسر في اليوم الذين بعد ثلاثة حسب الأصول ولم يتم المسكة ان خلفته بتي موم - موم نسوية ولم يخر المسكة بموهمه المتروكة بعد ما لا واصل المسكة الحكم للأهم بعد تحليف المسمى.

٢١- القاضي أن يبيع أحد المسكة المبكية بثأماً منه في الشقاق التي يرى ضرورة إجرائها خارج المسكة كحليف الدين بعد موهمها وإجراء الكشف والتنازل الجراء.

٢٢- إذا حدث ما بين القاضي من إتمام الحكم في مدة المدة في أي دعوى يجوز خلفه أن يستدل إلى أية سنة استتمت وقاد الرق التقدمة كما لو كان دونها أو استتمها بعد سنة وفيه أنه - يسير بمسمى من الدور الذي تركها فيه سنة .

الصل الحادي عشر

البيات التكميلية

٢٣- تستلقت الرعية في أي يتقدموا موقوفون من أحكامهم تطبيقاً كزوج ومهارة ليلاد الصلوة أو الولادة وتوافق التي يتقدموا كالتكامل واستمات التسلق خبر بية خلفاً فانظمت لأجله ولأجله المعلن لها ولا يتزوج.

٢٤- إذا لم يمس أحد السنه البرز ومروم طالب من المسكة التفرق في وقت ذلك وانطلاقاً من الوافرات وتزويج الزوجين بأخذ المسكة من مدعي الزور كليا ضمن حسمه ما قد سبق من أصل ومشر إذا لم تبت دعواه - تم محيل أمس التفتيش في دعوى الزور إلى مسكة الجراء المسكة لزوجها وتزويل النظر في الدعوى الأصلية من تنهي مدعى الزور المذكورة.

٢٥- يجوز المعلن في التسلقات العرية والذكور والزور.

٢٦- إذا أكر أحد الطرفين أو وود التفرق أو لمخ التفرق الذي وأمر هو في وودته في التفتق عند السؤال منها أو قبل التفرق - إن كان عنه وتوفيقه من القاضي أن يخر أجراء مسكة التطبيق والبرقش استتاب فيه أو أكثر هات في وقتاً قولي بفسه أمر الاستتاب وأجر في قراره مسكة التسلقات على وأمام الجراء والتفتيش استتاب.

٢٧- يجوز الجراء في الزمان والكلان للبعين من والشرود المصل تحت الترافة أو الترافة وفي مشور الطرفين في الوجه الثاني -

٢٨- إذا اعاق الطرفان في الأوراق التي يستحق أسماً ومثلياً لتطبيق عمل إخطارها ولا يفسخ الأوراق التالية مسلفة تطبيقاً وهشامه -

٢٩- أي وفي وقت حاكم يشترط أن عنه أمان إحدى المسكة أو المسكة الذي أو دائرة التطبيق.

٣٠- أي وفي وقت حاكم يشترط أن عنه أمان إحدى المسكة أو المسكة الذي أو دائرة التطبيق.

٣١- أي وفي وقت حاكم يشترط أن عنه أمان إحدى المسكة أو المسكة الذي أو دائرة التطبيق.

ج - الأوراق الرعية التي كتيبت وأمسها وهو في الرقعة .

د - تستلقت الرعية التي يترك التكر بمضمون الجراء وأمام التفرق أو لمخ التفرق عليه هو توفيقه أو حسمه .

هـ - الجراء أو الامناء الواقع على سند غير يتركه المسمى عليه لا يجوز إجرائه أسماً مسلفاً لتطبيق وإن سكت إحدى المسكة في دعوى سابقة بام - بشر الجراء - له عنه أو توفيقه .

و - في المسمى إختيار الأوراق التي يخر الجراء أسماً للتفرق الوقت والكلان للبعين لإستيعاق الجراء . سواء أكان تلك الأوراق في يد المسمى أو المحكوم أو للأفراد الآخرين ولذا أقرر مضمون من أصلها وأول التطبيق عليها بطريق الرعية .

ز - إذا لم يخل المحكوم في أوراق كتيبت أخطأها أسماً لتطبيق وهشامه يستكتب الشخص الذي أكثر غشواً أمانه الجراء بيا على الجراء ومجري عليه مسلفة التطبيق .

ح - في الجراء بعد الانتهاء من مسلفة التطبيق وهشامه أن يتقدموا تفرقاً مضمون في إجراءات التفتيش التي قضا به ويعبرون من حيث التنبية حل الامناء والمختم لتكرارها للمسمى عليه أم لا موزين رأهم بالصل والآداب ووقع هذا التفرق من القاضي أو تاليه ومن الجراء ويقدم من السند التاريخ في إلى المسكة .

ط - إذا لم يفتق الطرفان في استتاب أحد الجراء في الدعوى التي تحتاج إلى الإتيار كبعين مقدار النفقة أو أجل أو كان المسمى عليه قاضياً بين أحكامه أحد الجراء من قبلها رأساً ومصل برأي الأكثرية وإذا اعاق الماشق والحسم في قدر النفقة ونحوها فلا يمار إلى الأخير .

ي - يجوز رد أحد الجراء إذا كان عن لا تجل شهادة شرعاً لأحد المحسم .

ك - لا يخل من أحد المحسمو رد أحد الجراء للبعين استتابهم إلا إذا كان سبب الرد حلتاً بعد التفتيش .

ل - يخدم طالب الرد إلى المسكة التي تقرر الدعوى مستعلاً على الأسباب التي يستند عليها طالب الرد في طيه .

م - يجب أن يفسل في رد أحد الجراء في أول جلسة إلا لسبب يقتضي تأخير وإذكر ذلك في السبب .

ن - إذا كانت الدعوى تالية مستندة إلى سند قالية التفتيش لا تجل فعلها ويستثنى من ذلك المسلك الذي يشهد أحد الزوجين ضد الآخر .

١ - يثبت الجراء والته والأمراس التي توجب دفع الكبح في دعوى وقسم التسلك بشتر الطبيب الذي يشهداته ألام المسكة وإذام يكن ، كالتفتيش مع شهادة الطبيب وأمام القاضي على الأمر للبعين آخرين أو أحياء متعددين

القصل الثالث عشر

القصل الثالث

١ - يجوز أن يعل في دعوى القالة بين طرفين ويأثر من نتيجة المسكة لها في تطبيقها حسماً في الدعوى ويد أن تتحقق المسكة - علافة قولة قربة كما يجوز المسكة إبطال أي شخص آخر ترى أن إدخله ضروري لتطبيق الدعالة .

٢ - المسكة أن تفسل في جميع المسائل المتعلقة بالمصاريف بين الشخص الثالث وسائر أفراد ، في الدعوى والصادر القرارات التي تقتضي الدعالة في ذلك الشأن .

القصل الثالث عشر

المصاريف وأدين منها

١ - يرجع الحكم بمصاريف أي دعوى أو إجراءات إلى رأي المسكة مع مراعاة أحكام أي قانون أو أصول محاكمات فيه أن مسارف أي طرف معلن أو جلسة معينة يجوز الحكم بها أثناء الدعالة التي أفرق من القارة مدون أو يؤنس في ذلك أي قرار قد يصدر لا بد بشأن المصاريف .

٢ - يستأنه رسوم المسكة ومصاريف التفتيش وأجل الجراء تحكم المسكة بإجرة المسكة بياقة عشرة بليلاً من قية

المسكوة









هكذا من أشعلى

٢ - يقوم بكتابة الكتاب خارج المملكة الأردنية الهاشمية قاصداً.  
٣ - تمديد كذا ( فصل ) وزراء المملكة الأردنية الهاشمية والتأليف بأعمال هذه القوانين ومستشاريها.

٤ - يستلم الكتاب العدل ما يلزم من القضاة لتنظيم العلاقات وحفظ حسن إشارات ورقة يجب التوقيع عليها الأصلية للأوراق التي يطلبها بنده بد أن يكون قد سجلها بدستور الحكمي بما لا يتجاوز خمسة عشر ورقة كدورة مودعة بمكتبه إسماء الترميم لإكالات الأوراق التي قدمت إلى غير العربية، وحفظ أيضاً نسخاً للتعليق على الأوراق التي جرى تنظيمها في الخارج وقدمت إليه مثل أوراق الانشطار والائجاز والتوريد بأوامر ومكوكات البيع والتعظيم والكشف والشهادة والتفويض الحليفة والتفوية.

٥ - يجب أن تكون دفاتر الكتاب العدل بريح من كل نحو وعقوبة وقوائم وأن تكون واضحة الخط وأن تكون الأرقام والرموز وأن يذكر في نهاية كل صفحة أنها انتهت. والكلمات المطلوبة تنطبق خط آخر على وجه تتي به مرفوعة والكلمات والباريات التي يجب إسمائها تدرج في الحاشية وتدار بقرم إلى العدل الذي كان يجب أن تدرج له وتوقع من الكتاب العدل والمصنفين والشهود.

٦ - تحلى وزارة العدل خاتماً لكل كتاب عدل.

٧ - يقوم الكتاب العدل بوظيفته في العدل الذي يخصص له في المملكة التي ينسب إليها ولا ينتقل لاجراء عمل في غيره بوظيفته إلى غير العدل المذكور ما لا يأذن له رئيس المحكمة أو قاضي المبلغ بأمر خطي.

٨ - لا يحق للكتاب العدل أن يتدخل في السجلات أو الوثائق أو أية أوراق أخرى في محله بوضعية وظيفته إلا بعد الحصول على إذن من لوجه المذكور في الفقرة السابقة.

٩ - يستحق في اختصاص الكتاب العدل ما يلي:

- ١ - أن يتلقى ثلثي جميع الشهود لصداء الأوراق والاختصاصات فتدوينه وأن يوقع حلفه الشهود بخضه الرسمي لتكون لها صفة حجة فيقضي الاصل عدده من نسخة منها إلى الشاهدين.
- ٢ - أن يصدق الشهود التي تنظيمها من قبل خلافة بما وأن يصدق تاريخها والوثائق عليها وحفظها عنده ويصدق نسخة منها لغيري خلافة بما عند ظهور ذلك.
- ٣ - أن يصدق على صفة ترسية الشهود التي يبرز اليه إكالات قضاة.
- ٤ - أن يقوم بإجراء التفتيات التي يطلب اليه الأفراد والاختصاصات المرفوعة إسماءها.
- ٥ - أن يقوم بإجراء أية معاملة - غير ما ذكر - يأمره القانون بإجرائها.

١٠ - يحظر على الكتاب العدل أن يتقدم أو يصدق أوراقاً تعوي في جارات خاتمة الشهود والنظام المسلم والأوراق.

١١ - يحظر على الكتاب العدل أن يتقدم سنداً بقبول كل أو أكثر من عشرين عشرين بغير أكثر أو يصدق على سند كدلاً ما لا يلي ذلك الغير من غيره هذا لا جريدة مستندة في المملكة الأردنية الهاشمية قبل تنظيم السند أو التصديق عليه بتاريخ أي من الأقال.

١٢ - يحظر على الكتاب العدل تنظيم وصديق أي سند له صفة خاتمة له أو لأي واحد من أسدوه وفروعه ودودته، كما يحظر على قولي أي واحد من ذلك كورين كسوف أو خادع أو شير أو كليل.

١٣ - يصدق الشهود الخاصة بالكتاب العدل أو أي من أقره المذكورين أيها أي يصدق بصدقه رئيس

المحكمة أو قاضي المبلغ الذي يكون ضمن دائرة اختصاصه.

١٤ - يحكم بخرامة لا تزيد على عشرة ذنائب في الكتاب العدل الذي يثبت عليه أنه ارتكب فعلاً من الاختلال البنية في الدالة السابقة أو أنه فتح بأمر شخص يأخذ باسم أي من غيره، أو أنه أخطأ صورة من قيد قبل من لمصلحة به أو أنه لم يراع القواعد المبرومة المتعلقة بتنظيم الشهود وصديقها أو أنه لم يثبت من هوية الشاهدين وديانهم وملاحجتهم في تنظيم الشهود التي يطلبون تنظيمها ومن موافقها لأحكام القانونين أو أنه خالف شيء من أحكام الدرجة في هذا القانون.

١٥ - إذا طلب إلى الكتاب العدل أن يتقدم سنداً أو يصدق عليه واستب من عهده من أن الظروف المتعلقة به أنه قصد به الاحتيال، فعليه أن يرفض تنظيمه أو التصديق عليه وأن يبلغ الأمر إلى رئيس المحكمة وقاضي الرئيس أن يدعو الشاهدين لأن يجسروا أمامه ويترجموها ويترجم بصورة عامة بالتصديق الذي يراه لازماً لتثبت من صفة المصلحة وله بد ذلك أن يسحب تنظيمه السند أو التصديق عليه أو أن يرفض ذلك.

١٦ - يجب أن تكون المكوكات والسندات التي تقدم إلى الكتاب العدل التصديق عليها مكتوبة بخط واضح وأن لا يكون في منها شك أو هو أو قوائم وعند وقوع سبب أو حصول ضرورة التصحيح أو لائحة خاطئة تنطبق عليها ويوجب التصحيح أو الانعانة في الماضي وقوع عليه التصديق والشهود والكتاب العدل وإذا أخص تنظيم العقد لا أكثر من ورقة يتم الكتاب كل ورقة منها ويربطها بعضها ببعض وبحرصة إعادة قيد عدد الأوراق المرفوعة إلى بعضها وعضها.

١٧ - يجب على الكتاب العدل أن يثبت من هوية الشاهدين والتعريفات المتعلق بضمهم أحكام القانونين العامة وأن يتأكد من صفة رضاء وأن يذكر بوضوح، اسم وشهر وعمل قاضيه أو واحد من أسباب العلاقة في السندات والأوراق التي تنظيمها أو يصدق عليها والشهود والقرين والقرين. إذا كان هناك من يقوم بالترجمة - وتاريخ التنظيم أو التصديق بالرموز والأرقام وما يوقعه جميع ذلك غيره.

١٨ - يجب على الكتاب العدل أن يقرأ الشهود التي تنظيمها بنده من ذوي العلم وأهل شاعرين في الأقل ويشير في جريدة التصديق إلى أن القراءات وقعت بالعدل.

١٩ - يطلب الكتاب العدل إلى أصحاب الدالة فيه الشاهدين من الذين يطلبون التصديق في التوقيعات وأختامهم إسماء شخسين يريانهم أولاً من ينتسب للمحقق المذكورين أنه أن يطلب إسمائهم وعملهم وإختامهم من الإكالات المذكورة.

٢٠ - لا يمكن للكتاب العدل قبول أحد من ذوي الدالة ليكتب ترجمته إن ترجمته بغيره وسبغ البقية بدون ذوي الدالة وأهل الشهود. وعليه أن يدرج ما ذكر في الأوراق التي تنظيمها أو يصدق عليها وله أن يفسد أجور الترميم وأمر صاحب العلاقة بدفعها إليه.

٢١ - إذا كان ذوو الدالة والشهود والمرفوعون يحملون الكوابيس ولم يخطأ لهم الكتاب العدل أن يذكر ذلك بوضوح بوظيفته ثم يأخذ بجانب إيمانهم.

المحكمة









الألفباء

ج- الزموم الواجب دفعها عن الاحازات .

(۴۴) -



في طهر  
يقسم  
ورثاء  
نص

قسم  
في  
الدفعة

هذا من الأصول

طهر

الا

الا

الا

الا

الا

الا

الا

الا

الا

الا

الا

الا

الا

الا

الا

الا

الا

الا

الا

الا

٢ - أما إذا صدر القرار وجعلها وكان يقضي بتبني أو تبنيح الطين فقط فيعتبر خطياً بالانكشاف يقضي برفقته من الفصل هذه مئة أو جوده بولاية فيوز ضمن في أي محكمة استين خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ يوم التوقيع .  
المادة ٣٨ - يترتب على المجلس التأديبي أن يبلغ دائرة النيابة المدونة عن كل قرار يصدره . يستأجر الشفقات المادة ٣٩ - يجوز للمجلس في قرارات المجلس التأديبي في هذه التبريز من قبل رؤس النيابة العامة أو من يقوم مقامه في جميع الأحوال في غضون ثمانين من تاريخ تبنيه قرار المجلس إلا إذا كان المحرك تبني أو توبيخاً .  
المادة ٤٠ - أن صلاحية المحكمة لا تمنع التفتيش المراقبة إذا كانت الحقائق تكون جرمًا مطابقاً عليه يقتضي قانون الشفقات أو أي قانون آخر .

التمثيل للمجلس  
المحكم عامة

المادة ٤١ - تتمتع النيابة الشفعية ، غير أنه لا يحق لها أن تتكلم من الشفقات إلا ما هو ضروري لإدارة العمل . وفقاً لقوانين الزميمة .

المادة ٤٢ - رؤس الوزراء ووزراء خمسة مكافأين لشعبه الحكم هذا القانون .

١٩٥٢-١٩٥٢

رئيس المحكمة  
جبل التوقيف

طلال

رئيس الوزراء  
توقيع كيو ليدى

عمر طهر ليدى ملك المحكمة المؤردين المشرية

يقضي المادة (٣١) من الدستور  
ورثه على ما قرره مجلس الإيداع والرفق

تصادق على القانون الآتي وأمر بإصداره وإعلانه في القوانين للدولة :

قانون رخص المهن

قانون رقم (١٤) لسنة ١٩٥٢

تسمية القانون

مادة القانون

مادة القانون

مادة القانون

مادة القانون

مادة القانون

مادة القانون

مادة القانون

مادة القانون

مادة القانون

مادة القانون

مادة القانون

مادة القانون

مادة القانون

مادة القانون

مادة القانون

مادة القانون

مادة القانون

مادة القانون

مادة الرخصة  
مكتبية  
المحول فيها  
المادة (١)  
٢ - يسل الرخصة الصادرة يقتضى الحكم هذا القانون لمدة سنة مائة كحد أقصى تبدأ في اليوم الأول من شهر نيسان وتنتهي في غاية اليوم الثاني والعشرين من شهر آذار .  
ب - وإذا يقتضى الشخص المبتلى من الرخصة الأولى في أي وقت خلال السنة التالية بمسجل الرخصة الصادرة يقتضى الحكم هذا القانون من الجزء الذي لم ينته من السنة التالية التي صدرت الرخصة خلافاً .

المادة (٥)

٢ - على كل شخص يتعامل مئة هذه المادة هذا القانون أن يقدم في غضون شهر طلباً خطياً لمعاليه المحاسب العامة في المنطقة التي يدار فيها مهنه في الحصول على رخصتين فيه واجبه وفتح مهنه وعلى إقامته وإذا كان في هذه الفئة أكثر من شخص واحد شريطة في هذا الطلب إسمه الأشخاص الآخرين والبيانات اللازمة عنهم وفي كل الأحوال يذكر في الطلب إسم صاحب الملك الذي يتعامل الشخص مهنه فيه .

ب - على كل شخص يتعامل مهنه في أي وقت خلال السنة التالية أن يقدم الطلب المحامي المذكور في الفقرة (٢) من هذه المادة في غضون خمسة عشر يوماً من تاريخ مباشرته المهنه .  
ج - نفس الطلبات المذكورة في الفقرتين (٢) و (ب) من هذه المادة أو رسوم الطابع .

المادة (٦)

٢ - تكون الرخصة الصادرة يقتضى أحكام هذا القانون شخصية علمياً وغير قابلة للتحويل إلا في الأحوال التي نصت عليها الفقرتان (ج) و (د) من هذه المادة .  
ب - في الأحوال التي يتعامل فيها المهنه أكثر من شخص واحد تطبق الرخصة باسم الشخص القائم بإدارة العمل وفي الأحوال التي يتعامل فيها المهنه أكثر من شخص واحد يشكل شركاء مؤسسة أو ريت تجاري أو فنانة تطبق الرخصة باسم وموافقات ذلك الشركاء المؤسسة أو البيت التجاري أو الفنانة .  
ج - هذه المادة حال الرخصة في أي وقت خلال السنة التالية وإعزام وورثته الإشراف على تعامل مهنه يجوز لفرد أن يملكها أو يملكها تلك يقتضى الرخصة الصادرة إلى الترتي أو أن تنتهي السنة التالية التي صدرت خلافاً .

د - من دفع شركة أو مؤسسة أو ريت تجاري أو فنانة وإعادة تشكيلها تحت اسم أكثر أو يشكل آخر يجوز لها أن تتعامل مهنياً بالاسم الجديد أو بالمثل الجديد يقتضى الرخصة السابقة إلى أن تنتهي السنة التالية التي صدرت . صورت الرخصة خلافاً لشرط أن لا يكون عتف العمل من نوع جديد .  
هـ - ويتشترط في المالكين السجلين إسماء وزير المالية والمحصول على موافقة على الإشراف على العمل بالمثل الجديد .

المادة (٧)

٢ - حدد أمداد الرخص يقتضى الحكم هذا القانون تسترق الرسوم المبينة في الجدول (٢) للملحق بهذا القانون .

المادة (٨)

٢ - على الأشخاص المذكورين في الجدول (ب) للملحق هذا القانون من الحصول على رخصة مهنه أو تأدية الرسوم .

المادة (٩)

٢ - لا يتخذ رسم إداري من الفرضة التي يتشترط مكا في مهنه واحدة مبلغ عدمه .

ب - إذا تعامل شخص أكثر من محل واحد أو تعامل بيع امتداد متعددة في محل واحد فيعتبر العمل هدف الربحي .









ممن طهر  
بشعر  
وبناء  
لنصار

ممن طهر  
بشعر  
وبناء  
لنصار

هذه من الأهل

طهر

الأهل

الأهل

الأهل

الأهل

الأهل

الأهل

الأهل

الأهل

الأهل

الأهل

الأهل

الأهل

الأهل

الأهل

الأهل

الأهل

الأهل

الأهل

الأهل

الأهل

الأهل

الأهل

الأهل

الأهل

الأهل

الأهل

الأهل

الأهل

# نظام الإشراف على الخراج رقم ١ لسنة ١٩٥٢

علا بمصلحة الخزانة إلى بموجب المرسوم رقم ٢٨٨ من قانون الخراج والنفقات لسنة ١٩٢٧ والنظر لما أتته مديرية الخراج من مشورة وضع الخراج البنية أوساها تأييد تحت إشراف دائرة الخراج أشر بوضع النظام التالي :  
توضع تحت إشراف دائرة الخراج جميع الخراج الوسوة بالآ وبقية حدودها على غراط عمولة لدى مديرية الخراج في عمان .

اسم القرية	التعداد	اسم الخواص	مترجح	الساحة
البيوت	القدس	الخايفات	٥٠٠	١٩
١	٢	الخايفات	٢٥٠	٦٢
٢	٣	رأس البزيرة		٦٣
٣	٤	رأس البزيرة		٥١
٤	٥	رأس البزيرة		١١٤
٥	٦	رأس البزيرة		١٠
٦	٧	الخايفات		٢
٧	٨	ظهر بركوك		٣١
٨	٩	الزينة		٥
٩	١٠	الزينة		٢٨٧
١٠	١١	خشب الدواوير	٥٠٠	١٠
١١	١٢	خشب الدواوير	٥٠٠	٢٧
١٢	١٣	خشب الدواوير		١٨
١٣	١٤	خشب الدواوير	٥٠٠	٢٧
١٤	١٥	الزينة		٢٤
١٥	١٦	مراويب وجب الدبيب	٥٠٠	٩١
١٦	١٧	مراويب وجب الدبيب		٧
١٧	١٨	الكرامه		٧٩
١٨	١٩	الكرامه		١٤
١٩	٢٠	الكرامه	٥٠٠	٦٧
٢٠	٢١	واد السكا		٢٨
٢١	٢٢	واد السكا	٥٠٠	١١
٢٢	٢٣	واد السكا		١٠
٢٣	٢٤	واد السكا	٥٠٠	٨
٢٤	٢٥	واد السكا		٦
٢٥	٢٦	ظهر حنين	٥٠٠	٢٣٢
٢٦	٢٧	ظهر حنين		١
٢٧	٢٨	ظهر حنين	٥٠٠	٥

١٣٢٧ المجمع

اسم القرية	التعداد	اسم الخواص	مترجح	الساحة
الناور	القدس	وعار خازل	٦٣	
٤	٤	الزراية	٥٠٠	٣٣
٤	٤	طبر الخليل	٧٥٠	١٧٣
٤	٤	صنوبر	٤٦	
٤	٤	صنوبر	١	٤٦
٤	٤	ارداودور	٧٣٠	١٧٣
٤	٤	السندي	٣٧	٣٧
٤	٤	السندي	٧٥٠	٣٧
٤	٤	السندي	١٧	١٧
٤	٤	شباب الخرج	٥٠٠	١٣٦
٤	٤	شباب الخرج	٧٥٠	٢٩
٤	٤	شباب الخرج	١٤	١٤
٤	٤	الزوروز	٧٥٠	١٦٩
٤	٤	ظهر ابو عرق	٥٠٠	٣٥٢
٤	٤	شباب خنار	٧٥٠	٢٦٧
٤	٤		١٤٠١	المهجر
٤	٤	برية الصاموسه	٥٠٣	١٠١
٤	٤	برية الصاموسه	٩١	٩١

يجل بهذا النظام من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

١٩٥٢-٢-٢٥

دعوى الوزراء  
توقيع ابو الحدي

هذه من الأصول

الكتاب  
الكتاب  
الكتاب  
الكتاب

الديرة الرسمية  
مملكة الأردن فست الهاشمية

مان : يوم الأحد ١٣ جادى الآخرة سنة ١٣٣١ الموافق ١ آذار سنة ١٩٥٢

ملحق رقم ١ للعدد ١١٠١ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ٥ جادى الآخرة ١٣٣١ الموافق ١ آذار ١٩٥٢

الفرع الثاني

٩٤	إقامة ملكية سارية بدعوة على الأمة للاعتقاد
٩٥	الأمر
٩٧ - ٩٥	الوظائف
٩٨ - ٩٧	الاستاذ
٩٨	الجنسية الأردنية
٩٨	قرار بإدخال بعض التعديلات على الصيغة الجارية
٩٩	قرارات اعتماد من الرسوم الجارية
١٠٠	أمر رقم (٢) لسنة ١٩٥٢
١٠١-١٠٠	أمر رقم (٣) لسنة ١٩٥٢
١٠١	أمر رقم (٤) لسنة ١٩٥٢
١٠٢-١٠١	البيان الخاص بتفسير القوانين والأنظمة (قرار رقم ١٢٦)
١٠٣-١٠٢	طبق القانون الخاص بالجنسية الأردنية ١٩٣٢
١٠٣-١٠٢	طبق القانون الخاص بتعليم الدين لسنة ١٩٣٢
١١٦	الامداد
١١٧-١١٦	الاجرة





حكومة







مجلس شورى

مجلس

وينا

نمادة

لا يتم له

كذلك

هكذا من الأصول

لا

لا

لا

لا

لا

لا

### قانون تنظيم المدن لسنة ١٩٣٦

مجلس شورى مدينة طرابلس  
إعلان إيداع مشروع جدول خوارق الملكية (١) من اللدة السادسة عشرة من قانون تنظيم المدن لسنة ١٩٣٦، أن تستعين بالمشور  
المشور (٢) بمشور تعديل خوارق الملكية (٣) من اللدة السادسة عشرة من قانون تنظيم المدن لسنة ١٩٣٦، أن تستعين بالمشور  
إلى منطقة جغرافية مع الخارطة المرفقة به ، قد أودعت في مكتب لجنة الأحياء وتنظيم المدن الخارطة رقم (٢١)  
ويجوز للأطراف على هذا المشروع مع الخارطة المرفقة به ، بلا رسم ، ويجوز تلج ذوي الشأن في الأراضي والأبنية ، والأبنية  
الأخرى المشورة بهذا المشروع ، سواء بصفتهم من أصحاب الأبنية أو أية سنة أخرى ، أن يقدموا اعتراضاتهم على اللجنة الأحياء  
وتنظيم المدن الخارطة خلال شهرين من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية للسلطة الأوربية للحكومة .  
١٤ خباط سنة ١٩٣٦  
(إحسان هاشم)  
رئيس لجنة تنظيم المدن والبناء المركزية  
بجاء تاليس

### قانون تنظيم المدن لسنة ١٩٣٦

مجلس شورى مدينة طرابلس  
إعلان إيداع مشروع تعديل شين منطقة طرابلس  
المشور (٢) بمشور تعديل شين منطقة طرابلس (٣) من اللدة الثامنة من قانون تنظيم المدن لسنة ١٩٣٦ ، أن تستعين بالمشور  
قد أودعت في مكتب لجنة الأحياء وتنظيم المدن الخارطة رقم (٢١) مع الخارطة المرفقة به ،  
ويجوز للأطراف على هذا المشروع مع الخارطة المرفقة به ، بلا رسم ، ويجوز تلج ذوي الشأن في الأراضي والأبنية ، والأبنية  
الأخرى المشورة بهذا المشروع ، سواء بصفتهم من أصحاب الأبنية أو أية سنة أخرى ، أن يقدموا اعتراضاتهم على اللجنة الأحياء  
وتنظيم المدن الخارطة خلال شهرين من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية للسلطة الأوربية للحكومة .  
١٤ خباط سنة ١٩٣٦  
(إحسان هاشم)  
رئيس لجنة تنظيم المدن والبناء المركزية  
بجاء تاليس

### قانون تنظيم المدن لسنة ١٩٣٦

مجلس شورى مدينة طرابلس  
إعلان إيداع مشروع تعديل خوارق الملكية (١) من اللدة السادسة عشرة من قانون تنظيم المدن لسنة ١٩٣٦ ، أن تستعين بالمشور  
المشور (٢) بمشور تعديل خوارق الملكية (٣) من اللدة السادسة عشرة من قانون تنظيم المدن لسنة ١٩٣٦ ، أن تستعين بالمشور  
وتنظيم المدن الخارطة في طرابلس .

ويجوز للأطراف على المشروع مع الخارطة المرفقة به ، بلا رسم ، ويجوز تلج ذوي الشأن في الأراضي والأبنية ، والأبنية  
الأخرى المشورة بهذا المشروع ، سواء بصفتهم من أصحاب الأبنية أو أية سنة أخرى ، أن يقدموا اعتراضاتهم على اللجنة الأحياء  
وتنظيم المدن الخارطة خلال شهرين من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية للسلطة الأوربية للحكومة .  
١٤ خباط سنة ١٩٣٦  
(إحسان هاشم)  
رئيس لجنة تنظيم المدن والبناء المركزية  
بجاء تاليس

### قانون تنظيم المدن لسنة ١٩٣٦

مجلس شورى مدينة طرابلس  
إعلان إيداع مشروع تعديل شين  
إعلان إيداع مشروع تعديل شين منطقة طرابلس  
المشور (٢) بمشور تعديل شين منطقة طرابلس (٣) من اللدة الثامنة من قانون تنظيم المدن لسنة ١٩٣٦ ، أن تستعين بالمشور  
قد أودعت في مكتب لجنة الأحياء وتنظيم المدن الخارطة رقم (٢١) مع الخارطة المرفقة به ،  
ويجوز للأطراف على هذا المشروع مع الخارطة المرفقة به ، بلا رسم ، ويجوز تلج ذوي الشأن في الأراضي والأبنية ، والأبنية  
الأخرى المشورة بهذا المشروع ، سواء بصفتهم من أصحاب الأبنية أو أية سنة أخرى ، أن يقدموا اعتراضاتهم على اللجنة الأحياء  
وتنظيم المدن الخارطة خلال شهرين من تاريخ نشر هذا الإعلان في الجريدة الرسمية للسلطة الأوربية للحكومة .  
١٤ خباط سنة ١٩٣٦  
(إحسان هاشم)  
رئيس لجنة تنظيم المدن والبناء المركزية  
بجاء تاليس

### مشاريع تنظيم بلدة دير ديوان رقم ( )

التمثيل الأول - أحكام عمومية  
اسم المشروع : بلدة - يطبق هذا المشروع على تلك التسم من بلدة دير ديوان التي حدودها بالحدود الآتية في الخارطة  
رسم ( ) للخرائط في ( ) تعتبر جزءاً لا يتجزأ من المشروع .

### التمثيل الثاني - تغيير اصطلاحات

يكون للامتناع والمبايات التالية الواردة في هذا المشروع ذاتي الحسم لما أوردته ، إلا إذا كانت التعريرة  
على غير ذلك .  
الرئيس : يراد بالقسم الرئيسي رئيس لجنة التعداد أو رئيس اللجنة المحلية ويشمل وكيل الرئيس .  
النائب : يراد بالقسم الثاني مساحة الأرض المتصورة حدوداً مع الأرض وتحتل مساحة الوادية تحت أية باباقتة  
على تلك التسمية .

مكتوبة





المنطقة	وج	المنطقة
(٤) منطقة الصناعات الخفيفة	١ - كما هو مدرج في المنطقة الخفيفة	
(٥) المناطق العامة	٢ - الحرايات والشاغل والمرفق والصناعات . ويحظر في ذلك أن يكون استعمال وقعا للأشخاص الذين في الملحق الرابع تحت عنوان ( منطقة الصناعات الخفيفة )	
(٦) القابر	١ - المناطق العامة	
	٢ - الحدائق ومساحات البهو والتسلي	
	٣ - المباني المرفوعة عما ذكر أعلاه بموافقة لجنة القوار	
	٤ - القبور	
	٥ - التصفية لذكورية	
(٧) التوافق الخاصة	٢ - الأبنية المرفوعة عما ذكر أعلاه بموافقة لجنة القوار	
	يسمح لشعير الأبنية والأراضي في أي موقع من هذه المناطق لأي وجوه	
	وجوه الاستعمال المذكورة تحت عنوان ( التوافق الخاصة ) في الليل	
(٨) المنطقة الزراعية	١ - مشاغل البذور والمستشفيات للمنطقة ويوت الأدوات الزراعية وعازن الحبوب	
	٢ - صناعات ، بموافقة لجنة القوار	
	٣ - بنايات البهو والتسلي	
	٤ - مساحات وزراية ( حظائر ) للزرايين	
	٥ - دور البوم	
	٦ - دور السكن	
	٧ - أية بنايات أخرى توافق عليها لجنة القوار	
	<u>الميل</u>	
(١) مناطق السكن داء و د ب ع ؛ -		
	١ - حوايت تقع جنوبات الألبان والخضار واللواك والمخيم والبقعة والمخرو وغير ذلك من المواد التي يستعملها الإنسان	
	٢ - الحدائق	
	٣ - اشرفيات وحوايت السكن	
	٤ - مساكن الأبنية ومساحاتها	
	٥ - الحدائق ومساحات للزرايين	
	٦ - القمي والمخام	
	٧ - الحدائق العامة	
	٨ - ملاعب التبع والسيارات والركاب	
	٩ - حوايت الحدائق ومساحاتها	
	١٠ - حوايت لمنح البين	
	١١ - الحدائق ومساحات للزرايين	
(٢) البنية العامة ؛ -		
	١ - كما ذكر في المنطقة السكن داء و د ب ع ؛ -	
	٢ - حوايت البوم ومساحات للزرايين	

٤ - حال مع الترميز والبراقين والزيت المدينة	
٥ - حال الدخان	
٦ - المكاتب	
(٣) منطقة السكن داء و ب ع ؛ -	
١ - كما هو مدرج في مناطق السكن داء و ب ع ؛ -	
٢ - حوايت مع اشرفيات الزاوية	
٣ - الحدائق والحدائق	
٤ - حوايت مع الأشجار والحدائق	
٥ - الحدائق	
٦ - حال مع سوق الحياكة والحريم والصناعات	
٧ - حال مع الزاوية	
٨ - حال مع الأشجار والتسلي	
٩ - حوايت زخرفة الأبنية من الداخل	
١٠ - مشاغل القطع الفنية الوثنية	
١١ - مشاغل صناعة الحلق الفنية والقضية	
١٢ - حوايت مع القطع الفنية والآثار والسجاد	
١٣ - حوايت مع الأدوات والصناعات الخفيفة	
١٤ - حوايت مع الأدوات الكهربائية	
١٥ - حوايت مع الأدوات والآلات الموسيقية	
١٦ - حوايت لمب الأطفال	
١٧ - حوايت للصناعات الخفيفة والمخرو	
١٨ - حوايت مع قوائم المكاتب ( الدوائر )	
١٩ - الحدائق ومساحات للزرايين	
٢٠ - ملاعب البوم والصناعات الخفيفة ومواد البناء	
(٤) المنطقة التجارية ؛ -	
١ - كالمدرج في مناطق السكن داء و ب ع ؛ -	
٢ - مساحات الشوارع الزاوية	
٣ - مساحات العامة	
٤ - مساحات الحدائق والحدائق	
٥ - ملاعب البوم ومساحات للزرايين	
٦ - مساحات البوم ومساحات للزرايين	
٧ - مساحات البوم ومساحات للزرايين	
٨ - مساحات البوم ومساحات للزرايين	
٩ - مساحات البوم ومساحات للزرايين	
١٠ - مساحات البوم ومساحات للزرايين	
١١ - مساحات البوم ومساحات للزرايين	
١٢ - مساحات البوم ومساحات للزرايين	
١٣ - مساحات البوم ومساحات للزرايين	
١٤ - مساحات البوم ومساحات للزرايين	
(٥) المنطقة التجارية ؛ -	
١ - مساحات البوم ومساحات للزرايين	

هذه من أشد











## اعلان

ملا باسكم المدة الثالثة من فائز شربة الاراضي و الفائز رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٦ هـ ونشر في اوله قائمة بالقرصية الاعشادية التي ستعرض على قطع الاراضي المذكورة فيما من قضاء اريد الوارد ذكرها بقرار مجلس الوزراء العالي رقم (٤٧) المتخذ بتعيين حنة قبيلة الجيلة الصادر بموجب المدة الثالثة من الفائز المذكور والنشر في الملحق رقم (١) المصد ١٠-١١ من الجريدة الرسمية

القرية	اسم المرحض	رقم المرحض	رقم القطعة	القرية الاعشادية ابتداء من السنة المالية ٥٢-٥٣
قضاء - مابيا	معي الاراضي والساحة			قلس
قضاء - مابيا		٥	٦	٤٦٨

## اعلان

ملا باسكم المدة الثالثة من فائز شربة الاراضي و الفائز رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٦ هـ ونشر في اوله قائمة بالقرصية الاعشادية التي ستعرض على قطع الاراضي المذكورة فيما من قضاء اريد الوارد ذكرها بقرار مجلس الوزراء العالي رقم (٤٧) المتخذ بتعيين حنة قبيلة الجيلة الصادر بموجب المدة الثالثة من الفائز المذكور والنشر في الملحق رقم (١) المصد ١٠-١١ من الجريدة الرسمية

القرية	اسم المرحض	رقم المرحض	رقم القطعة	القرية الاعشادية ابتداء من السنة المالية ٥٢-٥٣
قضاء - اريد	معي الاراضي والساحة			قلس
قضاء - اريد		١١	٤	١٦٦
قضاء - اريد		١	٨٠	١٩٤
قضاء - اريد		٣	٢٣٨	١٠٣
قضاء - اريد			٢٤١	١٥٦
قضاء - اريد			٢٥٥	١٧١
قضاء - اريد			٢٦٤	١٨٨
قضاء - اريد			٢٦٥	٢٥٥
قضاء - اريد		٢٣٣	١٦٧	١٦٧
قضاء - اريد		٥٨	١٠٦	١٠٦
قضاء - اريد		٧	١٧٤	١٧٤
قضاء - اريد		٢٤	١٠٩	١٠٩
قضاء - اريد		٣	١٠٠	١٠٠

## بيع قضاء اريد

القرية	اسم المرحض	رقم المرحض	رقم القطعة	القرية الاعشادية ابتداء من السنة المالية ٥٢-٥٣
قضاء - اريد	معي الاراضي والساحة			قلس
قضاء - اريد		١٥	٩٥	٠٩٨
قضاء - اريد		٦٠	٥٧	٠٥٠
قضاء - اريد			٦٨	١٧٥
قضاء - اريد		٤	١	٠٣٦
قضاء - اريد		٥	١	٩١٧
قضاء - اريد		١	٥	٢٧٤
قضاء - اريد			١٩	٦٢٩
قضاء - اريد			٢٤	٦١٤
قضاء - اريد		٣٠	٢٦	٣٦٦
قضاء - اريد		٨	٢٣	١٨٠
قضاء - اريد		١٩	١٦	٠٢٨
قضاء - اريد		٣٤	٧	٥٠٠
قضاء - اريد		٥	١	٠١٨
قضاء - اريد			١١	٦٢٧
قضاء - اريد		٧	٣	٥٩٩
قضاء - اريد		٨	١	٠٠٧
قضاء - اريد		٢	٩	٠٥٠
قضاء - اريد			١٦	١٦٧
قضاء - اريد		٤	١٤	٠٢٥
قضاء - اريد		٤١	١	٠٦٧
قضاء - اريد		٨	٥	١٧٦
قضاء - اريد		٨	٣٣١	١٨٢
قضاء - اريد		٥٦	١٨	٥٦٠
قضاء - اريد		٣	٨	٢٢٤
قضاء - اريد		١	١٦	٣٨٩
قضاء - اريد		٤	١٤	٢٤٤
قضاء - اريد		٦	١٥	٢٣٩
قضاء - اريد		٦	٢	١٥٠
قضاء - اريد		١٦	١٤	٥٥٨
قضاء - اريد		٧	٢٨	٠٢٨
قضاء - اريد		٦	١	٥٧٤
قضاء - اريد		٣٣	٣٣	٣٣٣
قضاء - اريد		٢٥	٩٥	١٠٥
قضاء - اريد		٣٠	٢٤	١٠٣
قضاء - اريد		٣٦	٢٦	١٠٤
قضاء - اريد		٤	١٠	٢٥٠
قضاء - اريد		٢٣	٥١	٠٥١

هذه من اشدولى

مكتوبة



اعلان

هــلا باحكام المادة الثامنة من قانون تجميع الاراضي و القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٤٦ ء نشر في اوقافه قائلة بمعدل خضرة الاراضي المتفرعة على قطع الاراضي المبينة ادناه للكتابة ضمن قضاء السلط الوارد ذكرها بقرار مجلس الوزراء العالي رقم ١٧ المتقرن بتصديق مئة ثمانية المجلد الصادر بموجب المادة الثالثة من القانون المذكور والنشور في الجعي رقم (١) للعدد ١٠٩٧ من الجريدة الرسمية

التضاء - الساط  
ج. ف. وليل  
مدير الاراضي والمباحث

الفترة	لحم الخنزير	لحم الغنم	لحم الغنم	فيه الغنم	قش وتبن
١	٦	١٦	١٦	٦	٦
٢	٩	١٥	١٥	٩	٩
٣	١٠	١٥	١٥	١٠	١٠
٤	١١	١٥	١٥	١١	١١
٥	١٢	١٥	١٥	١٢	١٢
٦	١٣	١٥	١٥	١٣	١٣
٧	١٤	١٥	١٥	١٤	١٤
٨	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥
٩	١٦	١٥	١٥	١٦	١٦
١٠	١٧	١٥	١٥	١٧	١٧
١١	١٨	١٥	١٥	١٨	١٨
١٢	١٩	١٥	١٥	١٩	١٩
١٣	٢٠	١٥	١٥	٢٠	٢٠
١٤	٢١	١٥	١٥	٢١	٢١
١٥	٢٢	١٥	١٥	٢٢	٢٢
١٦	٢٣	١٥	١٥	٢٣	٢٣
١٧	٢٤	١٥	١٥	٢٤	٢٤
١٨	٢٥	١٥	١٥	٢٥	٢٥
١٩	٢٦	١٥	١٥	٢٦	٢٦
٢٠	٢٧	١٥	١٥	٢٧	٢٧
٢١	٢٨	١٥	١٥	٢٨	٢٨
٢٢	٢٩	١٥	١٥	٢٩	٢٩
٢٣	٣٠	١٥	١٥	٣٠	٣٠
٢٤	٣١	١٥	١٥	٣١	٣١
٢٥	٣٢	١٥	١٥	٣٢	٣٢
٢٦	٣٣	١٥	١٥	٣٣	٣٣
٢٧	٣٤	١٥	١٥	٣٤	٣٤
٢٨	٣٥	١٥	١٥	٣٥	٣٥
٢٩	٣٦	١٥	١٥	٣٦	٣٦
٣٠	٣٧	١٥	١٥	٣٧	٣٧
٣١	٣٨	١٥	١٥	٣٨	٣٨
٣٢	٣٩	١٥	١٥	٣٩	٣٩
٣٣	٤٠	١٥	١٥	٤٠	٤٠
٣٤	٤١	١٥	١٥	٤١	٤١
٣٥	٤٢	١٥	١٥	٤٢	٤٢
٣٦	٤٣	١٥	١٥	٤٣	٤٣
٣٧	٤٤	١٥	١٥	٤٤	٤٤
٣٨	٤٥	١٥	١٥	٤٥	٤٥
٣٩	٤٦	١٥	١٥	٤٦	٤٦
٤٠	٤٧	١٥	١٥	٤٧	٤٧
٤١	٤٨	١٥	١٥	٤٨	٤٨
٤٢	٤٩	١٥	١٥	٤٩	٤٩
٤٣	٥٠	١٥	١٥	٥٠	٥٠
٤٤	٥١	١٥	١٥	٥١	٥١
٤٥	٥٢	١٥	١٥	٥٢	٥٢
٤٦	٥٣	١٥	١٥	٥٣	٥٣
٤٧	٥٤	١٥	١٥	٥٤	٥٤
٤٨	٥٥	١٥	١٥	٥٥	٥٥
٤٩	٥٦	١٥	١٥	٥٦	٥٦
٥٠	٥٧	١٥	١٥	٥٧	٥٧
٥١	٥٨	١٥	١٥	٥٨	٥٨
٥٢	٥٩	١٥	١٥	٥٩	٥٩
٥٣	٦٠	١٥	١٥	٦٠	٦٠
٥٤	٦١	١٥	١٥	٦١	٦١
٥٥	٦٢	١٥	١٥	٦٢	٦٢
٥٦	٦٣	١٥	١٥	٦٣	٦٣
٥٧	٦٤	١٥	١٥	٦٤	٦٤
٥٨	٦٥	١٥	١٥	٦٥	٦٥
٥٩	٦٦	١٥	١٥	٦٦	٦٦
٦٠	٦٧	١٥	١٥	٦٧	٦٧
٦١	٦٨	١٥	١٥	٦٨	٦٨
٦٢	٦٩	١٥	١٥	٦٩	٦٩
٦٣	٧٠	١٥	١٥	٧٠	٧٠
٦٤	٧١	١٥	١٥	٧١	٧١
٦٥	٧٢	١٥	١٥	٧٢	٧٢
٦٦	٧٣	١٥	١٥	٧٣	٧٣
٦٧	٧٤	١٥	١٥	٧٤	٧٤
٦٨	٧٥	١٥	١٥	٧٥	٧٥
٦٩	٧٦	١٥	١٥	٧٦	٧٦
٧٠	٧٧	١٥	١٥	٧٧	٧٧
٧١	٧٨	١٥	١٥	٧٨	٧٨
٧٢	٧٩	١٥	١٥	٧٩	٧٩
٧٣	٨٠	١٥	١٥	٨٠	٨٠
٧٤	٨١	١٥	١٥	٨١	٨١
٧٥	٨٢	١٥	١٥	٨٢	٨٢
٧٦	٨٣	١٥	١٥	٨٣	٨٣
٧٧	٨٤	١٥	١٥	٨٤	٨٤
٧٨	٨٥	١٥	١٥	٨٥	٨٥
٧٩	٨٦	١٥	١٥	٨٦	٨٦
٨٠	٨٧	١٥	١٥	٨٧	٨٧
٨١	٨٨	١٥	١٥	٨٨	٨٨
٨٢	٨٩	١٥	١٥	٨٩	٨٩
٨٣	٩٠	١٥	١٥	٩٠	٩٠
٨٤	٩١	١٥	١٥	٩١	٩١
٨٥	٩٢	١٥	١٥	٩٢	٩٢
٨٦	٩٣	١٥	١٥	٩٣	٩٣
٨٧	٩٤	١٥	١٥	٩٤	٩٤
٨٨	٩٥	١٥	١٥	٩٥	٩٥
٨٩	٩٦	١٥	١٥	٩٦	٩٦
٩٠	٩٧	١٥	١٥	٩٧	٩٧
٩١	٩٨	١٥	١٥	٩٨	٩٨
٩٢	٩٩	١٥	١٥	٩٩	٩٩
٩٣	١٠٠	١٥	١٥	١٠٠	١٠٠

اَعْلَان

[illegible]

\_\_\_\_\_

القضاء - الكرك

البلد	اسم المحضر	رقم المحضر	رقم الصفحة	القيمة المضافة المتداولة السنة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ مليون دينار
مصر	التباعد القلبي	٢	٧٠	٥٠٩
موريتانيا	موريتانيا	١	٢٩	١٢٩
			٤٢	٤٢
			٧٢	١٣٨
السنغال		٥	٢٦	٣٤٤
			٢٩	١٧٤
بفلات		٣٢	١٢١	١٠٢٨

اعلان

ملاحكم المادة الثامنة من قانون حرية الاراضي القانون رقم لسنة ١٩١٦م عشر في اوله قائله بالضرائب  
النافية التي تستوفى على قطع الاراضي المذكورة فيها من قبله جري الزاد ذكرها بقار مجلس الزداد الثاني  
م ٤٧م القرن تعين من هذه القليلة الجلبه الصادر بموجب المادة الثالثة من القانون المذكور والنشور في السبق رقم  
(١) العدد ١٠٠٠ في الجريدة الرسمية.

ج. ف. ولبول  
مدير الأراضي والمساحة

[illegible]

هكذا من اهل

٩٢٨				
بلغ قضاء جرش				
القرية	اسم الحوض	رقم الحوض	رقم القطعة	القضية الاضافية ابتداء من السنة المالية ٥٢ - ٥٣
مطلة	سوف	سوف	سوف	سوف
٤٢	٦٠	٤	١٥	١٣٣
٨١٨	٣٥	٣٦	١٦	١٣٣
٣٨٨	٣٦	٣٦	١٦	١٣٣
٥١٥	٣٦	٣٦	١٦	١٣٣
٣١٨	٦	٦	١٦	١٣٣
٣٦٦	٦	٦	١٦	١٣٣
٣٣٧	٢٧	٢٧	١٦	١٣٣
٣٠٥	٢٩	٢٩	١٦	١٣٣
١٣٠	٣٢	٣٢	١٦	١٣٣
٩٩٧	٥٧	٥٧	١٦	١٣٣
١٣٣	٩	٩	١٦	١٣٣
٩٢٥	١٦	١٦	١٦	١٣٣
٢٨٦	٣٥	٣٥	١٨	١٣٣
١٦	٨٢	٨٢	١٨	١٣٣
١٦٦	١٨	١٨	١٩	١٣٣
٦٠	٢٩	٢٩	١٩	١٣٣
١٣٩	١٦	١٦	١٩	١٣٣
٨٣	٨٢	٨٢	١٩	١٣٣
١٦٨	٨٣	٨٣	١٩	١٣٣
١٨٥	٩٦	٩٦	١٩	١٣٣
١٠٥	١٠٥	١٠٥	١٩	١٣٣
٢٥٥	١١٤	١١٤	١٩	١٣٣
١٤٥	٦	٦	١٩	١٣٣
٣١٩	٧٢	٧٢	١٩	١٣٣
٨٨٨	٩١	٩١	١٩	١٣٣
٣٠	١٦٨	١٦٨	١٩	١٣٣
١٦٨	٧١	٧١	١٩	١٣٣
١٣٣	٩٦	٩٦	١٩	١٣٣
٣٣	١٠٥	١٠٥	١٩	١٣٣
٧٥	١٧١	١٧١	١٩	١٣٣
٤٠	٩٢	٩٢	١٩	١٣٣
٥٥	٦٠	٦٠	١٩	١٣٣
٧١٥	٦٦	٦٦	١٩	١٣٣
١٥٥	٧٧	٧٧	١٩	١٣٣
٢٠	٨٨	٨٨	١٩	١٣٣
١١١	١٠٠	١٠٠	١٩	١٣٣
٢٢٣	٤٧	٤٧	١٩	١٣٣
٨٠	١٨	١٨	١٩	١٣٣

١٢٧				
بلغ قضاء جرش				
القرية	اسم الحوض	رقم الحوض	رقم القطعة	القضية الاضافية ابتداء من السنة المالية ٥٢ - ٥٣
سأب	المسرب	٦	٩٨	١٠٥
٢٠٧	٩٠	٩٠	٩٠	١٠٥
١٧٥	٩١	٩١	٩١	١٠٥
٣٩٨	٩٢	٩٢	٩٢	١٠٥
٣٦٢	١٠٣	١٠٣	١٠٣	١٠٥
٢٠	١٠٤	١٠٤	١٠٤	١٠٥
٨٥	١٢١	١٢١	١٢١	١٠٥

اعلان

ملا بمسكمان للبلدية الثالثة من قانون قضية الأراضي والقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٤٦ هـ ونشر في اذاعة ثالثة بالقرارات الاضافية التي ستعتمد على قطع الاراضي المذكورة فيما من قضاء عمان الزاوية ذكرها بقرار مجلس الوزراء المالي رقم ٧٧ للتقنين بتعيين حيز قبليته الجبلية العاشر بموجب البلدة الثالثة من القانون المذكور والنشر في الصحف رقم (١) لسنة ١٩٤٧ هـ من الجريدة الرسمية.

قضاء عمان				
القرية	اسم الحوض	رقم الحوض	رقم القطعة	القضية الاضافية ابتداء من السنة المالية ٥٢ - ٥٣
الحيات	القصير	١	٨	١١٨
			١٠	١٣٢
			٦٣	١٣٨
			٦٨	١٤٠
		٣	١٧	١٩٢
			٢٨	٢٥
		٤	٣٨	٥٢٢
		٥	١٦	٣٨
		١٧	٣٨	٣٣٨
		٢	١	٤٥٧
		٦	١٠	٣٥٨
		١٢	٢١	٢٢٣
		١٢	١٨	١٥٧
		٥	١٠	١٤٥
		١	٢	٦١٧



